Australian Government
Attorney-General's Department

تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية من الزواج القسري

وثيقة تشاور

يوليو/تموز 2024

الإقرار بالمُلاك الأصليين للأرض

نقر بالأمناء التقليديين لأستراليا، وبصلاتهم المستمرة بالأرض والبحر والمجتمع. ونوقر الشعوب والثقافات، وشيوخهم الحاضرين والسابقين والمستقبليين.

© Commonwealth of Australia 2024

باستثناء درع الكومنولث، جميع المواد المعروضة في هذا المنشور مقدمة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي على الموقعhttps://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode

ويعني ذلك أن الترخيص المذكور لا ينطبق سوى على المواد على النحو المبين في هذه الوثيقة.

يمكن الحصول على تفاصيل شروط الترخيص ذو الصلة على الموقع الإلكتروني للمشاع الإبداعي https://creativecommons.org/ ويمكن كذلك الاطلاع على النص القانوني الكامل لترخيص المشاع الإبداعي نَسب المُصنَّف 4.0 دولي (4.0 CC BY) على الموقع https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/legalcode

استخدام شعار الدولة.
تم تفصيل الأحكام التي بموجبها يمكن استخدام شعار الدولة على الموقع الإلكتروني لدائرة رئاسة ومجلس الوزراء — https://www.pmc.gov.au/government/commonwealth-coat-arms.

المحتويات

الدعم والمساعدة 5
ملاحظة حول المصطلحات 5
تقديم إفادة 5
استبيان على الإنترنت أو إفادة خطية 5
قنوات التشاور الأخرى 5
مدة الاستشارة 6
للاستعلام: 6
المقدمة 7
الزواج القسري 7
الاستجابة الحالية للزواج القسري في أستراليا 7
خدمات الدعم 8
مدى الشيوع والبيانات 8
سن الضحايا/الناجين 9
أمثلة لحالات 10
مقترح للتشاور 11
الجزء 1 - تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي 12
النتائج المرجوة 12
الملخص 12
مقترح لتقديم التعليقات 12
الجزء 2 - تحسين التثقيف والتوعية- 14
النتائج المرجوة 14
الملخص 14
مقترح لتقديم التعليقات 14
الجزء 3 –تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية 15
النتائج المرجوة 15
الملخص 15
ما هي الجزاءات والحماية القانونية المدنية؟ 15
ما هي الحمايات المدنية المتاحة حاليا؟ 15
لماذا نحتاج إلى تعزيز الجزاءات والحمايات المدنية من الزواج القسري؟ 15
مقترح لتقديم التعليقات 16
خيارات تأسيس الجزاءات والحمايات المدنية المعززة 16
السمات الرئيسية للجزاءات والحمايات المدنية المعززة 18
عوامل الخطر ومعوقات السعي للحصول على الدعم 23
دعم الأطفال 23

الخاتمة 24
أسئلة التشاور مجمعة 25
مقترح للتشاور 25
الجزء 1: تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي 25
الجزء 2: تحسين التعليم تحسين التثقيف والتوعية 25
الجزء 3: تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية 25
مقترح لتقديم التعليقات 25
الأسباب الداعية لإصدار أوامر 25
مقدمو الطلبات 25
المدعى عليهم 25
قدرة الضحية/الناجي(ة) على اتخاذ القرارات والتصرف باستقلالية وحرية الإرادة 25
الحمايات في المحكمة والمساعدة طوال الإجراءات القانونية 26
الأوامر المؤقتة وجلسات الاستماع لطرف واحد 26
الإعلان والتنفيذ[*والانتهاكات* 26
الجزاءات الأخرى 26
عوامل الخطر ومعوقات السعي للحصول على الدعم 26
دعم الأطفال 26

الدعم والمساعدة

يعد الزواج القسري مشكلة صعبة وقد تثير قراءة هذه الوثيقة مشاعرًا قوية لدى البعض.

إذا كنتم تخافون على سلامتكم حاليا، أو على سلامة شخص غيركم، أو في حالة حدوث أمر طارئ، يرجى الاتصال على الرقم صفر-صفر-صفر (000).

إذا كنتم أنتم أو شخص ما تعرفونه معرض لخطر الإجبار على الزواج، يمكنكم إبلاغ الشرطة الأسترالية الفيدرالية بذلك أو الاتصال على الرقم131 237 أو الاتصال بمنظمة My Blue Sky عبر موقعهم على الإنترنت أو الاتصال بهم هاتفيا على الرقم8115 9514 02 (الاثنين إلى الجمعة من 9 صباحا حتى 5 مساءً بتوقيت سيدني). My Blue Sky هي الخدمة الأسترالية الوطنية لمن هم في علاقة زوجية قسرية أو قلقون من أن يجبروا على الزواج.

يمكن أن تقدم لكم الخدمات التالية أيضًا المساعدة والدعم:

- لايف لاين (14 11 13) – خدمات وطنية لدعم الأشخاص في أزماتهم ومنع الانتحار، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع
- Respect1800 (732 737 1800) - خدمة إرشاد وطنية لضحايا الاعتداء الجنسي والعنف العائلي والمنزلي، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع
- YARN13 (76 92 13) – خدمات وطنية لدعم الأشخاص من خلفيات السكان الأصليين وسكان جزر مضيق توريس في أزماتهم، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع
- خط مساعدة الأطفال (1800 55 1800) – خدمات وطنية مخصصة لدعم الأطفال والشباب (من سن 5 إلى 25 عاما) في أزماتهم، متاحة على مدار الساعة، طيلة أيام الأسبوع

ملاحظة حول المصطلحات

تستخدم وثيقة التشاور هذه مصطلح "الضحية/الناجية" لوصف أفراد تعرضوا للزواج القسري أو لسلوك يهدف إلى إجبارهم على الزواج قسرًا. وندرك أن الأفراد الذين تعرضوا للزواج القسري قد لا يعتبروا هذا المصطلح واصفًا لهم.

تقديم إفادة

تدعو وثيقة التشاور هذه إلى تقديم تعليقات وملاحظات لتسترشد بها الحكومات المختلفة في أستراليا لدى تصديها لقضية الزواج القسري من خلال استجابة وطنية منسقة، تشمل تطوير نموذج لتعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية للأشخاص المتزوجين قسرًا أو المعرضون لخطر الإجبار على الزواج.

يهمنا أن نسمع من كافة أفراد المجتمع، وخاصة ممن لهم خبرات معاشة للزواج القسري، ومن المجتمعات المتأثرة بالزواج القسري، ومن ممارسي القانون ومقدمي الخدمات وأول المستجيبين للطوارئ (الشرطة، الإطفاء والإسعاف) والمجموعات الأهلية، والأكاديميون.

استبيان على الإنترنت أو إفادة خطية

لتقديم إفادة ردًا على وثيقة التشاور هذه، يرجى الاطلاع على موقع مركز التشاور التابع لوزارة العدل الاتحادية والنقر على "تقديم إفادة"، وسوف تنتقلون إلى استبيان على الإنترنت أدرجت به أسئلة التشاور المذكورة في هذه الوثيقة. ليس عليكم الرد على كل الأسئلة بل يمكنكم الرد حصريا على الأسئلة ذات الصلة بكم أو بمنظمتكم، كما يمكنكم أيضًا تحميل إفادة منفردة عبر مركز التشاور.

يمكنكم الإجابة مفصحين عن هويتكم أو بدون ذكرها. سوف نقوم بنشر إجاباتكم في نهاية فترة التشاور إذا سمحتم لنا بذلك، ولكننا لن ننشرها إذا لم توافقوا على ذلك أو نجمت مشكلة قانونية محتملة عن نشر الإفادة. قد تخضع الإفادات للطلبات بموجب حرية الوصول إلى المعلومات، أو للطلبات المقدمة من مجلس الشعب.

وسيتم التعامل مع المعلومات الشخصية التي تشاركتم بها خلال إجراء التشاور وفق قانون *الخصوصية الاتحادي لعام 1988*. للحصول على معلومات إضافية عن كيفية جمع وزارة العدل للمعلومات وحفظها واستخدامها يرجى الاطلاع على سياسة الخصوصية الملزمة لوزارة العدل.

قنوات التشاور الأخرى

إذا رغبتم في تقديم ملاحظاتكم شخصيا أو عبر مكالمة فيديو أو هاتفيا، يرجى الكتابة إلى ForcedMarriage@ag.gov.au

أما إذا رغبتم في تقديم ملاحظاتكم بلغة غير الإنجليزية، فيرجى أيضا الكتابة إلى ForcedMarriage@ag.gov.au.

إذا كنتم تعانون من صعوبات في التواصل، يرجى إعلامنا بذلك بالكتابة إلى ForcedMarriage@ag.gov.au

مدة الاستشارة

يفتح باب الاستشارة في 29/07/2024 ويغلق في 23/09/2024

للاستعلام:

إذا رغبتم في مناقشة ملاحظاتكم المقدمة يرجى الكتابة إلى ForcedMarriage@ag.gov.au.

المقدمة

تتعاون كل حكومات أستراليا في العمل معًا على تقديم حماية أفضل للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج. إلا أن التدابير الموصوفة في هذه الوثيقة لا تعبر عن نظرة اتفقت عليها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم ولا تلزم تلك الحكومات بالتصرف وفقها. ستقوم الإجابات على وثيقة التشاور هذه بإرشاد العمل الإضافي لكل الولايات القضائية الأسترالية حول تطوير نموذج لتعزيز الجزاءات والحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري.

فكل شخص في أستراليا له حرية اختيار الزواج من عدمه والشخص الذي سيتزوجه وموعد زواجه، لذلك يشكل إجبار أي شخص على الزواج ضد رغبته في أستراليا أمرًا لا يمكن قبوله في أي حال من الأحوال وجريمة.

تلتزم حكومات أستراليا بالتعاون معًا عبر استجابة وطنية منسقة تعزز من الجزاءات والحماية القانونية المدنية المتاحة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج. ويعتبر التعاون بين الحكومات أمرًا أساسيا لإنجاز نموذج يتسم بالعدل وسهولة الحصول عليه وإمكانية تنفيذٍ يعالج التحديات الفريدة للاستجابة للزواج القسري والتي منها منع تسفير الضحايا/الناجين عنوة خارج أستراليا وتوفير حمايات تتاح لكل من القاصرين والبالغين.

تهدف الجزاءات والحمايات القانونية المدنية المعززة إلى إتاحة أدوات جديدة للتدخل والحظر تكمّل الاستجابات الحالية القائمة للزواج القسري في أستراليا وتشمل:

- قسم مكرس لدعم ضحايا الزواج القسري في برنامج دعم ضحايا الاتجار بالبشر التابع للحكومة الأسترالية
- تمويل جديد من الحكومة الأسترالية لتأسيس برنامج الدعم المخصص لضحايا الزواج القسري في 2025، سيقوم على تقديم الدعم المتخصص بالإضافة إلى تثقيف وتوعية المجتمع.
- منح تمويلية للمنظمات الأهلية بغرض تقديمها لبرامج تتطرق للزواج القسري ودعم الأشخاص المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج
- تشكيل خدمة وطنية تدعى MyBlueSky مكرّسة للأشخاص المتزوجين رغمًا عنهم أو القلقين من أن يتم إجبارهم على الزواج، تقوم على تقديمها المنظمة الأسترالية لمناهضة العبودية.

تعتبر مساهمات الجمهور الأسترالي هامًا لضمان استيفاء هذا العمل لاحتياجات المجتمع وتقديمه لحمايات مدنية معززة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

الزواج القسري

الزواج القسري يتم عندما يزوج شخص ما بدون أن يبدي موافقة كاملة على ذلك بإرادته الحرة لكونه أجبر أو هدد أو تم الاحتيال عليه أو لم يكن قادرًا على فهم طبيعة مراسم الزواج أو تأثيرها أو لم يبلغ من السن 16 عاما عند تزويجه.

يمكن أن يحدث الزواج قسرًا لأي شخص من أي خلفية كانت، وتكون الشابات والفتيات الصغار أكثر عرضة له من غيرهن إلا أنه من الممكن إجبار شخص من كافة الأعمار والجنس والميول الجنسية والثقافات والأديان على الزواج. في أستراليا، يعتبر الزواج القسري ممارسة شبيهة بالاستعباد وأيضا كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد حدد الزواج القسري كمشكلة يجب النظر فيها في *الخطة الوطنية لإنهاء العنف ضد النساء وأطفالهن (2022-2032)*.

من المهم الملاحظة أن الزواج القسري مختلف من الزواج التقليدي المدبر أو الزواج الصوري. فالزيجات التقليدية المدبرة شرعية وتحدث في الحالات التي تلعب فيها الأسرة أو أفراد الجالية دورًا قياديا في تعريف الزوجين ببعضهما أو في اختيارهما بشرط أن يوافق كلا الطرفين على الزواج. أما الزيجات الصورية فتحدث عندما يدخل الطرفان طوعا في علاقة زواج غير حقيقي لأغراض احتيالية.

الاستجابة الحالية للزواج القسري في أستراليا

تشكل استجابة أستراليا للزواج القسري جزءًا من استراتيجية الحكومة الأسترالية لمكافحة صور الاستغلال الكبرى مثل الإتجار بالبشر والاستعباد وما شابهها من ممارسات مثل الرق والسخرة، وهي الممارسات التي يطلق عليها بصورة جماعية مصطلح "العبودية الحديثة".

وترد استراتيجية أستراليا لمكافحة العبودية الحديثة، بما في ذلك الزواج القسري، في خطة العمل الوطنية لمكافحة العبودية الحديثة 2020 – 2025 (خطة العمل الوطنية). ومن الالتزامات المحددة ضمن خطة العمل الوطنية هذه تطوير نموذج لتعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

يتضمن القانون الجنائي *الاتحادي لعام 1995 (القانون الجنائي)* أفعال تُجرّم الزواج القسري تم إدخالها على القانون عام 2013. وبموجب القانون الجنائي فإن التسبب في تزويج أي شخصًا عنوة أو كون أي شخص طرفًا في جواز قسري أمر مخالف للقانون.

وباستثناء ضحايا الزواج القسري أنفسهم، يعني كون الشخص طرفا في زواج قسري الموافقة على تزويج شخص مع العلم أو الاشتباه في أن ذلك الشخص هو ضحية لزواج قسري.

تعتبر الشرطة الأسترالية الفيدرالية الوكالة الرئيسية للتحقيق في جرائم الزواج القسري في أستراليا، وبمقدورها إحالة المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج إلى جهات داعمة بما في ذلك الإسكان الآمن والدعم المالي والإرشاد والنصح القانوني بشأن الهجرة. ويتاح هذا الدعم حتى للأشخاص الذين لا يرغبون في المساعدة في التحقيقات الجنائية أو الملاحقة القانونية.

خدمات الدعم

يتم تقديم الدعم من خلال برنامج دعم ضحايا الاتجار بالبشر الممول -من قبل الحكومة والذي تديره منظمة الصليب الأحمر الأسترالية، ويقدم البرنامج دعما مكثفًا قد يصل إلى 200 يوم للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر التزويج قسرًا. وحاليا لا يحق سوى للشرطة الأسترالية الفيدرالية أن تحيل الأشخاص إلى برنامج دعم ضحايا الاتجار بالبشر، إلا أن في منتصف عام 2024 تم تأسيس طريقة إضافية للإحالات إلى هذا البرنامج. وسيعني ذلك إمكانية حصول الضحايا الناجين على مساعدة برنامج دعم ضحايا الاتجار بالبشر من خلال مقدم للخدمات الاجتماعية بدون الحاجة إلى التعامل مع الشرطة الأسترالية الفيدرالية. وقد تم اختيار منظمة جيش الخلاص لتنفيذ مسار الإحالات البديل التجريبي حتى 28 نوفمبر 2025، بعد فوزها في عملية علنية تنافسية للحصول على المنحة. وستقوم المنظمة بتقييم أهلية الضحية/الناجية المحتملة للنفاذ إلى برنامج دعم ضحايا الاتجار بالبشر، وذلك ما بين الساعة 9 صباحا و5 بعد الظهر في كل ولاية وإقليم في البلاد مع وجود موقع على الإنترنت وخدمة مراسلات للحصول على المعلومات بعد ساعات الدوام.

كما والتزمت الحكومة الأسترالية بصرف مبلغ 12.1 مليون دولار أسترالي على مدى 5 سنوات لتأسيس برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري سيشكل البرنامج الوطني لضحايا الزواج القسري وسيبدأ عمله في يناير/ كانون ثان 2025. سيقدم هذا البرنامج الوقاية المفصلة والقائمة على احتياجات الفرد وسيدعم التدخل المبكر للمعرضين لخطر الزواج القسري أو ضحاياه لتلبية احتياجات العملاء الصحية والرفاهية والجسدية والاجتماعية، بما في ذلك الحصول الضروري على الإرشاد والإقامة الطارئة عند الاقتضاء. وسيعمل البرنامج على أساس منهج "كل الأبواب صحيحة" حتى يتمكن المتزوجون قسرًا أو المعرضون لخطر الإجبار على الزواج النفاذ إلى البرنامج عبر نقاط "النفاذ الهيّن" (أي تقديم الخدمات بشكل شمولي وبطريقة لا توصم الحاصل عليها بالعار) في مختلف مواقع المجتمع المحلي. كما وسيشتمل البرنامج على مبادرات تثقيف المجتمع وتوعيته وسيعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية.

وكإكمال لتأسيس برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري التزمت الحكومة الأسترالية بصرف 2.2 مليون دولار لتوسيع مشروع "التحدث الآن" الذي تقدمه المنظمة الأسترالية لمناهضة العبودية حتى يستمر في منع وقوع الزيجات القسرية من خلال التثقيف والتوعية والتعاون.

مدى الشيوع والبيانات

عدد البلاغات

يشكل عدد البلاغات عن الزواج القسري إلى الشرطة الأسترالية الفيدرالية جزءًا كبيرًا من كافة البلاغات عن العبودية الحديثة. فالزيجات القسرية عادة مخفية ويقل الإبلاغ أو الكشف عنها، ويكون ضحاياها في أحيان عديدة صغار السن وقد يخافون من التقدم ببلاغات، كما وقد يمنع الإكراه والتحكم الضحايا/الناجين من السعي للحصول على المساعدة. تبين الدراسات في أستراليا أنه لا يتم الكشف سوى عن واحدة من كل خمسة ضحايا/ناجين من العبودية الحديثة.

الجدول 1: تقارير العبودية المعاصرة التي تلقتها الشرطة الأسترالية الفيدرالية في الفترة ما بين السنة المالية 2018 والسنة المالية 2023 (5 سنوات)

	السنة المالية 2018-2019	السنة المالية 2019-2020	السنة المالية 2020-2021	السنة المالية 2021-2022	**السنة المالية 2022-2023**
الزواج القسري	95	92	79	84	**90**
إجمالي بلاغات العبودية المعاصرة	220	223	224	294	**340**

سن الضحايا/الناجين

تتعلق غالبية البلاغات إلى الشرطة الأسترالية الفيدرالية بضحايا/ناجين لم يبلغوا 18 عاما مع كون معظمهم تحت سن 16 عاما، فمن 1 يونيو/حزيران 2016 إلى 30 يونيو/حزيران2022، تعلق 56%من البلاغات بضحايا/ناجين تحت سن 18 عاما، شكّل 31% منهم أشخاصًا تحت سن 16 عامًا و 25% منهم أشخاصًا ما بين سن 16 و18 عاما.

الرسم البياني 1: بلاغات الزواج القسري - أعمار الضحايا/الناجين في وقت الإبلاغ (تحليل لفترة- 5 سنوات)

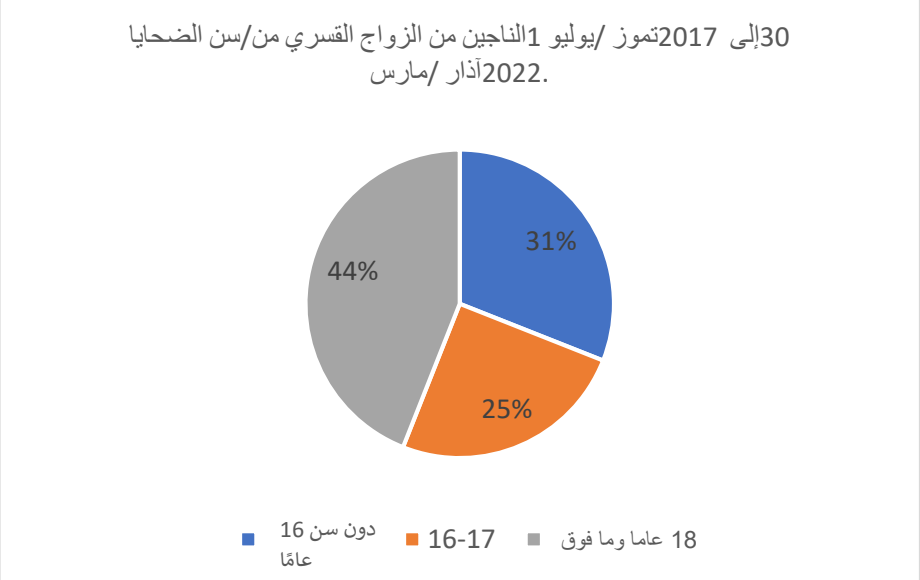

ملاحظة: تتعلق هذه الإحصائيات ببلاغات عن الجنايات التي حدثت بالإضافة إلى محاولات ارتكابها وتلك التي كادت أن تحدث.

أمثلة لحالات

تقدم القصص التالية أمثلة على بعض الطرق التي يجبر بها الأشخاص على الزواج، وهي أمثلة من واقع الخيال ولكنها قائمة على أحداث لقضايا فعلية.

مثال حالة

ياسمين مواطنة أسترالية تبلغ من السن 15 عاما،

تسافر إلى الخارج لزيارة جدها وجدتها بينما يبقى والديها في أستراليا. وسرعان ما تكتشف ياسمين أن والديها رتبا لتزويجها في هذه الرحلة من ابن عمها الذي يكبرها بحوالي 20 عاما، فتخبر والديها بعدم رغبتها في الزواج إلا أنهما يصران على ضرورة زواجها ويشددان على أهمية هذا الزواج لأسرتها وجاليتها.

ينزع أقرباء ياسمين جواز سفرها منها وينقلونها إلى دار لقريب آخر لها في جزء من موطنها الأصلي لا تعرفه. ولا يسمح لها بترك المنزل ولا استخدام الهاتف إلا عندما يتصل والديها بها.

وفي أحد الأيام يتصل بها والديها ليخبراها بأنها لن تعود إلى أستراليا وإلى مدرستها إلا إذا وافقت على الزواج من الرجل الذي اختاروه لها زوجًا، فتقول لهما ياسمين أنها موافقة ولكن بمجرد انتهائها من الحديث معهما تتصل سريعًا بصديقة مقربة لها في أستراليا وتخبرها بما حدث لها وبأنها لا ترغب في الزواج. كما وتخبرها بأنها لا تدري أين هي ولا تعرف كيف تحصل على المساعدة. تتصل صديقتها بمنظمة مجتمعية محلية سعيًا لنيل المساعدة والنصح.

مثال حالة

سامي رجل مثلي يبلغ من العمر 20 عاما، وله صاحب يواعده سرًا منذ عامين.

والدا سامي محافظين جدًا وهو يحبهما كثيرًا ويخاف من عدم رضاهما عن صاحبه.

وفي أحد الأيام يشاهده عمه مع صاحبه ويخبر والديه مقنعًا إياهما بتزويج سامي على وجه السرعة لامرأة حتى لا يشوه سمعة العائلة داخل جاليتهم.

وبعد فترة وجيزة يجد والدي سامي امرأة من جاليتهم توافق على الزواج منه. سامي لم يشاهدها من قبل ويحاول جاهدًا إخبار أسرته بأنه لا يرغب في الزواج منها. إلا أن عمه يخبره بأنه أناني ويجلب العار على أسرته، ويصر على مضي والدي سامي قدما في ترتيبات الزواج. يتراجع سامي عن قراره ويمر بمراسيم الزواج القانونية ولكنه تعس ولا يرغب في الاستمرار في علاقة الزواج هذه. وعندما يفصح عن ذلك يغضب منه عمه ويقنع والديه بمنعه من ترك العلاقة الزوجية خوفًا من أن يعود سامي إلى صاحبه.

يخاف سامي من أن يسبب الإفصاح عن رأيه عما حدث لوالديه إلى مشاكل بسبب تقديم بلاغ إلى الشرطة، وهو يشعر بأنه قد يستطيع استمالة والديه ولكنه خائف من أن يستمر عمه في ممارسة الضغوط عليهما حتى يجبراه على البقاء متزوجًا.

مثال حالة

تكاد زارا البالغة من العمر 17 عاما على إكمال الصف الثاني عشر خلال بضعة أشهر.

والدها صارم جدًا ومتحكم فيها وهي تخافه كثيرًا. عندما كانت زارا في سن 15 رتب أبوها تزويجها لرجل من موطنها الأصلي ولكنها توسلت إليه وأقنعته أن يتريث حتى تكمل على الأقل تعليمها الثانوي.

والآن اقترب وقت انتهائها من دراستها الثانوية وبدأ والدها في ترتيبات سفرها إلى موطنها الأصلي للزواج من الرجل الذي اختاره لها. تشعر زارا بأنها لن تستطيع إقناع والدها مرة أخرى ولا ترغب في الزواج،

ومع اقترب موعد سفرها تخبر زارا أحد مدرساتها بالوضع. ولأن زارا تسكن في نيو ساوث ويلز وتبلغ 17 عاما فليس من الإجباري الإبلاغ عن هذا السلوك إلى خدمات حماية الطفل، فتقوم المدرسة بدلا عن ذلك بإبلاغ شرطة الولاية. تلتقي الشرطة بالمدرسة والأسرة نتيجة لذلك وتقّدر بأن زارا في خطر الإجبار على زواج لا ترغب فيه.

مقترح للتشاور

تطرح وثيقة التشاور هذه مسودة خيارين لنموذج تعزيز النهج الأسترالي للتعامل مع الزواج القسري وتوفير الجزاءات والحماية القانونية المدنية لضحاياه، وهما خياران يبقيان مع غيرهما من الخيارات قيد المناقشة من جانب كل حكومات أستراليا ويخضعان لمواصلة النظر فيهما واتخاذ قرارات بشأنهما. الإجراءات الرئيسية الثلاثة التي تم تناولها في هذه الوثيقة هي:

1. **تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصور**ة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي
2. **تحسين التثقيف والتوعية لدعم التحديد** والتدخل والحظر المبكر
3. **تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية** من الزواج القسري من خلال
   a. **الخيار (أ)**: دمج وسائل الحماية المعززة في الأطر القانونية الحالية للعنف المنزلي في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم
      i. حيث يمكن أن ينجز ذلك من خلال تطوير واتفاق على مبادئ أو سمات مشتركة للحماية المعززة لدى السلطات القضائية كي تدمجها حسب الاقتضاء في أطرها القانونية للعنف العائلي والمنزلي، **أو**
   b. **الخيار (ب)**: إنشاء سبل حماية جديدة من خلال تشريعات اتحادية مع دعم حكومات الولايات والأقاليم لتنفيذها

حيث سيقوم إنشاء برنامج دعم متخصص في الزواج القسري يبدأ في يناير/كانون ثان 2025 كالتزام من الحكومة الأسترالية بتعزيز الدعم للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج من بإكمال هذا العمل.

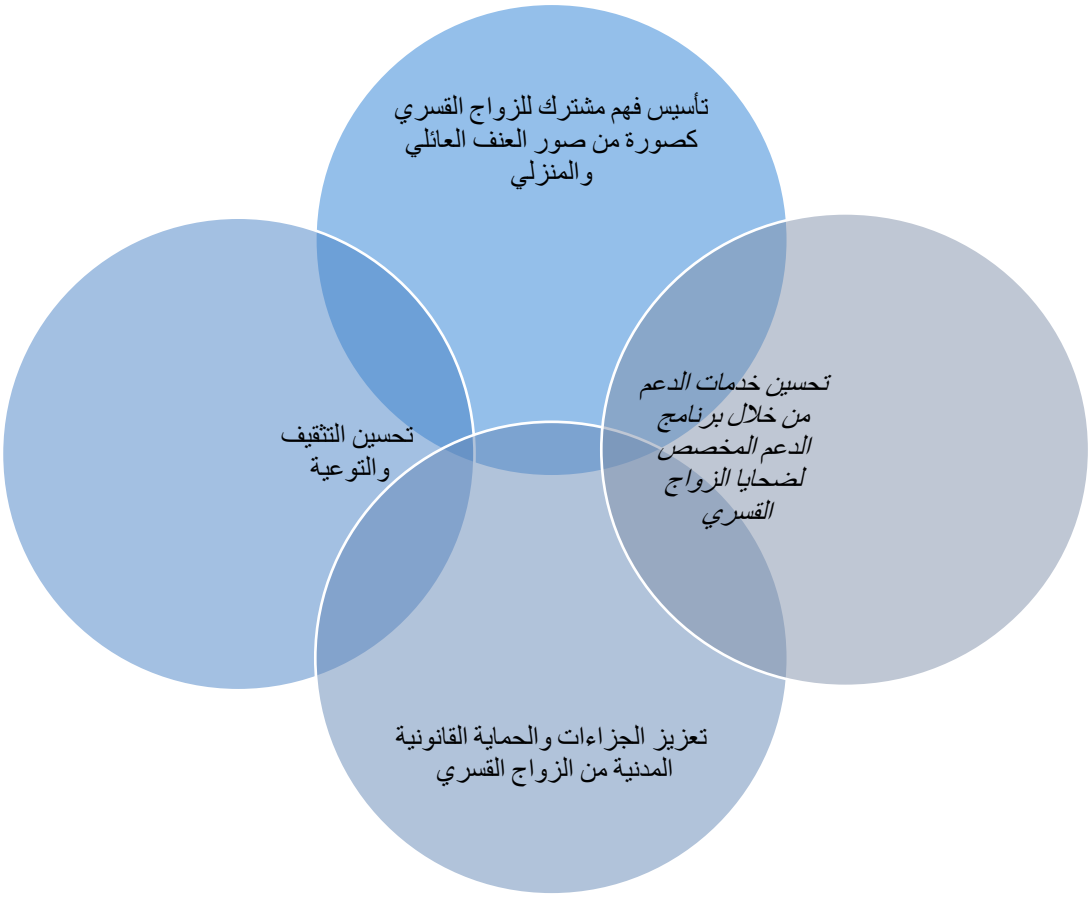

أسئلة المشاورة

1. هل هذه الخيارات فعالة في تحسين الاستجابات المتسقة على المستوى الوطني للزواج القسري؟ هل هناك خيارات غيرها ينبغي أخذها في الاعتبار؟

الجزء 1 - تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي

النتائج المرجوة

تمكين المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج من الحصول على الدعم والحمايات عبر النظم المتعاملة مع العنف العائلي والمنزلي في كافة الولايات القضائية الأسترالية.

الملخص

يتم الزواج القسري عادة في سياق العائلة، إلا أن الاعتراف به كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي يختلف في مختلف أنحاء أستراليا. فعلى سبيل المثال، تعترف كل من ولاية نيو ساوث ويلز وفيكتوريا وجنوب أستراليا بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي، بينما لا تعترف ولايتا كوينزلاند وتسمانيا والإقليم الشمالي وإقليم العاصمة الأسترالية به في تشريعاتها ذات الصلة.

تشتمل الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي على حمايات ودعم من شأنها أن تفيد الضحايا/الناجين -من الزواج القسري. وقد تشتمل هذه الحمايات والدعم ذوو الصلة على أوامر الحماية القانونية المدنية والمساعدة القانونية والعناية الطبية والإرشاد والدعم المالي والإسكان الطارئ. إلا أن أوجه الاعتراف المتضاربة للزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي تحد من حصول الضحايا/الناجين منه على هذه الحمايات والدعم. ويكون ذلك في بعض الأحيان ناجمًا عن عدم توفر الحمايات والدعم ذوو الصلة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج. أما في حالات أخرى فقد تنشأ عوائق للحصول عليها جراء عدم الوعي أو الاعتراف بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي.

فإذا أقرت جميع الولايات القضائية بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي، ستضطر إلى تقديم التوجيه بشأن تعريف الزواج القسري ومعناه، ويمكن أن يتم ذلك بالرجوع إلى تعريف الزواج القسري في القانون الجنائي الاتحادي الذي يحدد وقوعه عندما:

a) يجبر أي من طرفي الزواج (الضحية) عليه دون موافقتهم الحرة الكاملة:
   i. بسبب استخدام الإكراه أو التهديد أو الاحتيال؛ أو
   ii. لكون الضحية غير قادرة على فهم طبيعة مراسم الزواج وتأثيراتها؛ أو
b) عندما يتم الزواج وأحد الطرفين فيه (الضحية) لم تبلغ 16 عاما بعد.

يوضح الاقتراح أدناه الإجراءات التي يمكن أن تؤسس لفهم مشترك للزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي في جميع أنحاء أستراليا وبالتالي تحسين إتاحة الخدمات المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي للضحايا/الناجين الزواج القسري.

مقترح لتقديم التعليقات

اعتمادًا على الولاية القضائية يمكن التأسيس لفهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي من خلال:

- إدراج الزواج القسري بشكل صريح في تعريفات العنف العائلي والمنزلي
- حيثما كان ذلك مناسبًا، توضيح كون الزواج القسري مذكور بالفعل في تعريفات العنف العائلي والمنزلي
  - مثلا من خلال إدراج الزواج القسري كمثال قانوني للعنف العائلي والمنزلي
- تطوير نشاطات وموارد للتثقيف والتوعية بالتعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف زيادة التناسق في الإقرار بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي
- الحرص على أن تطبق تعريفات العنف العائلي والمنزلي أيضا على أي سلوك يؤدي إلى الزواج القسري، بما في ذلك الإكراه والتهديد والاحتيال بهدف إجبار أي شخص على الزواج.

أسئلة المشاورة

2. هل ينبغي الإقرار بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟ لماذا؟
3. ما هي التغييرات اللازمة على القانون والسياسات أو التوجيهات الإضافية كي يتم الإقرار بشكل أفضل بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟
4. ما هي التحسينات أو التوجيهات الإضافية التي قد تكون ضرورية لمساعدة الخدمات المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي على الإقرار المتسق بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟

الجزء 2 - تحسين التثقيف والتوعية-

النتائج المرجوة

زيادة الفهم والوعي بالزواج القسري وسط الجاليات والمنظمات بما يؤدي إلى تحسين تحديد الزواج القسري بشكل مناسب ثقافيا وإلى استجابات سريعة له من أفراد المجتمع وأول المستجيبين للطوارئ.

الملخص

أكدت التعليقات الواردة من أصحاب المصلحة حتى الآن على أهمية ضمان أن تشكل الجزاءات والحماية القانونية المدنية من الزواج القسري جزءًا من استجابة شاملة له تشمل تثقيف الجاليات وزيادة وعيها به، فضلاً عن تدريب أول المستجيبين للطوارئ بشأنه. وقد يؤدي التثقيف والتوعية أيضًا إلى زيادة عدد الأشخاص السعيين للحصول على الدعم، ويجب بالتالي أن -يواكبا خدمات الدعم المناسبة.

تدرس الحكومات أكثر الوسائل فعالية للتعاون على تعزيز الاستجابة المنسقة الشاملة عبر جميع الولايات القضائية، ستسعى هذه الإجراءات إلى استكمال المقترحات الأخرى الواردة في وثيقة التشاور هذه، ويمكن أن تشمل أنشطة التثقيف والتوعية مشاركة مع الخدمات المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي، والخدمات المختصة بالزواج القسري وغيرها من جهات الاستجابة الأولى للطوارئ، والسلطات القضائية. يجب أن تكون أي أنشطة جديدة للتثقيف والتوعية مناسبة ثقافيًا وأن يتم تطويرها مع الجاليات المتأثرة بالزواج القسري.

ومن المتوقع أن يلعب برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري الممول من قبل الحكومة الأسترالية والذي سيبدأ عام 2025 دورًا قويًا في تثقيف وتوعية هذه الجاليات المتأثرة. وسيؤسس هذا البرنامج الذي تم اختياره علاقات وصلات مع الجاليات، ويقدم تثقيفا وتوعية -مستهدفين حول الزواج القسري بطريقة مناسبة ثقافيًا لتعزيز تغيير السلوكيات وتقوية أواصر العلاقات الأسرية. وسيتم تقييم برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري بعد مرور 18 شهر كفرصة للأخذ في الاعتبار أكثر باحتياجات التثقيف والتوعية الداعمة للتدخل المبكر ومنع وقوع الزواج القسري.

مقترح لتقديم التعليقات

تسلط القائمة أدناه الضوء على النشاطات التي قد تقوم الحكومات بالمضي بها قدما. العمل على تعزيز التثقيف والتوعية بالزواج القسري سيسترشد بالدروس المستقاة من تأسيس برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري والنشاطات الحالية المتطرقة إلى الزواج القسري.

وقد تشمل النشاطات الرئيسية التالي:

- توعية مستهدفة بما في ذلك لتحديد علامات الزواج القسري وكيفية الاستجابة لها بطرق مناسبة ثقافيا وسهلة وواعية بالصدمات
- زيادة تثقيف الجاليات وتوعيتها
- والتثقيف والتوعية -المستهدفة لأول المستجيبين للطوارئ، بما فيهم مقدمي الخدمات المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي.

أسئلة المشاورة

5. ما هي المواضيع التي يمكن أن تركز عليها أنشطة التثقيف -والتوعية؟
6. من ينبغي أن يشارك في التثقيف والتوعية في الجاليات المتأثرة بالزواج القسري؟
7. ما هي المجموعات ضمن المجتمع التي تحتاج إلى التثقيف وزيادة الوعي بالزواج القسري (على سبيل المثال، أول المستجيبين للطوارئ مثل الشرطة، وضباط حماية الطفل و/أو فئات محددة داخل الجالية)؟

الجزء 3 –تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية

النتائج المرجوة

الجزاءات والحماية القانونية المدنية المعززة التي توفر خيارات التدخل والحظر للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

الملخص

آليات الحماية المدنية للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج محدودة حاليا، وليست مصممة خصيصًا لسياقات الزواج القسري، كما أنها تختلف باختلاف الولايات القضائية. يتناول هذا الجزء من الاقتراح أكثر سبل الحماية فائدة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج، ويشمل ذلك التفكير في الإجراءات التي يمكن لأوامر الحماية شملها والأشخاص الذين يمكن أن نشملهم هذه الأوامر.

ما هي الجزاءات والحماية القانونية المدنية؟

الجزاءات والحماية القانونية المدنية عبارة عن أوامر قضائية تصدرها المحاكم من شأنها أن تطالب الأفراد والمنظمات شرعا بالتصرف أو عدم التصرف بطريقة معينة. بمقدور الحماية القانونية المدنية حماية الضحايا/الناجين من العنف في المستقبل ولا تتطلب تدخل الشرطة للشروع فيها، ويمكن أن تؤدي إلى فرض شروط أو قيود على الشخص الذي صدرت ضده. تستطيع المحاكم غالبًا إصدار أمر بالحماية المدنية بسرعة، مما يوفر الحماية الفورية لمن يحتاجها.

ما هي الحمايات المدنية المتاحة حاليا؟

لدى جميع الولايات القضائية أطر للحماية المدنية توفر الحماية للضحايا/الناجين من العنف العائلي والمنزلي والشخصي، وتقدم مجموعة من الحمايات منها منع المدعى عليه من إيذاء الشخص المحمي بموجبها أو من الاتصال به. ورغم احتمال كون هذه الحمايات مفيدة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج،

إلا أن في تطبيقها الحالي عليهم ثغرات وقيود. فعلى سبيل المثال هناك أنواع مختلفة من الحمايات في كل الولايات القضائية، بعضها لا يتاح سوى في ظروف محدودة وفي في سياق عائلي أو زوجي معين.

يمكن لمحكمة إصدار أمر حضانة الطفل بموجب قانون الأحوال *الشخصية الاتحادي لعام 1975* للتعامل مع ترتيبات تربية طفل ما، يجوز أن يشتمل على أوامر بشأن رعايته ورفاهه ونموه. وفي بعض الأحيان بمقدور المحكمة إصدار أمر بتحديد مكان التواجد يفرض على الأفراد والمنظمات مد المحكمة بمعلومات عن مكان تواجد الطفل. وإذا صدر أمر حضانة لمنع السفر خارج البلاد يمكن تقديم طلب إلى الشرطة الأسترالية الفيدرالية بإدراج تفاصيل الطفل المشمول بالأمر على قائمة المراقبة في المطارات، مما سيؤدي إلى تنبيه في نظام تحليل الركاب لغرض التخليص والإخلاء (PACE)، يمنع الطفل من مغادرة أستراليا، ويمكن استخدامه لمنع تسفير طفل إلى الخارج بغرض إجباره على الزواج قسرًا.

إلا أن أوامر الحضانة مصممة لتنظيم علاقة الأطفال بأولياء أمورهم أو بالقائمين على رعايتهم وليس بوسعها توفير الحماية للبالغين، مما يعني أيضا عدم إمكانية وضع اسم شخص بالغ على قائمة المراقبة في المطارات.

لذلك تهدف التحسينات المقترحة في الجزء 3 إلى معالجة الثغرات في سبل الحماية المدنية الحالية وتحقيق حماية متسقة وملائمة أكثر للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

لماذا نحتاج إلى تعزيز الجزاءات والحمايات المدنية من الزواج القسري؟

تلعب استجابة العدالة الجنائية للزواج القسري دورًا مهمًا كرادع ضده، موضحة أنه سلوك غير مقبول في أستراليا، وبالتالي فإن تعزيز الجزاءات والحمايات المدنية من الزواج القسري من شأنه أن يُكمل استجابة العدالة الجنائية مانحًا إياها أدوات عملية تأتي بنتائج وقائية وسريعة حفاظًا على سلامة الضحايا/الناجين ورفاههم. وقد سلطت البحوث الأسترالية الضوء على صعوبة وتعقيد قضايا الاتجار بالبشر والعبودية الحديثة (بما في ذلك الزواج القسري) بالنسبة للشرطة والنيابة، تبين أن الانتهاء منها يستغرق في المتوسط أكثر من عامين وذلك بغض النظر عن النتيجة النهائية. علاوة على ذلك، فإن الشرطة الأسترالية الفيدرالية مقيدة أيضًا في أحوال عديدة فيما يمكنها اتخاذه من خطوات التدخل المبكر والحماية التي يمكن أن تقدمها.

أما على المستوى الدولي، فإن المملكة المتحدة تعتبر مثالاً لدولة استخدمت الحماية المدنية للمساعدة في معالجة الزواج القسري، بسنها عام 2008 لأوامر الحماية من الزواج القسري. استند سن هذه الأوامر إلى التوصيات المقدمة من أصحاب المصالح بأن الحماية القانونية المدنية وليست العقوبات الجنائية هي الوسيلة الأفضل للتعامل مع الزواج القسري. وقد تحجج أصحاب المصالح بأن العديد من الضحايا/الناجين سيترددون في مقاضاة ذويهم مما سيؤدي إلى انخفاض عدد الأشخاص الذين سيسعون للحصول على المساعدة. وتبين الدراسات التي أجريت في المملكة المتحدة ارتفاعا قويًا في استخدام أوامر الحماية من الزواج القسري، حيث تم منح ما يقرب من 200-250 منها سنويًا في إنجلترا وويلز في الفترة ما بين عام 2014 و2023.

وفي أستراليا، تصف كل من الدراسات الأكاديمية والمشورة المقدمة من منظمات المجتمع المدني المخاطر التي تواجه الضحايا/الناجين من الزواج القسري وفوائد الأدوات القانونية من أمثال أوامر الحماية المدنية في مساعدة الضحايا/الناجين على تجنب الزواج القسري أو تركه. وتجادل هذه الدراسات بأن الحماية المدنية تتيح أدوات إضافية يسهل النفاذ إليها بسبب انخفاض معيار الأدلة المطلوب (توازن الاحتمالات) مقارنة بمعيار الأدلة الضروري للإدانة الجنائية (بما لا يدع مجالاً للشك). وتماشيًا مع توصيات أصحاب المصالح في المملكة المتحدة، تشير البحوث الأسترالية التي أجريت لدراسة الأشخاص الذين يواجهون مشكلة الزواج القسري أيضًا إلى أن الأوامر المدنية قد تكون خيارًا قانونيًا يفضله البعض لخوفهم من أن يتم القبض على ذويهم ومقاضاتهم.

وقد تناولت التحقيقات البرلمانية السابقة استجابة أستراليا للزواج القسري وغيره من أشكال العبودية الحديثة، حيث سلط عدد من الإفادات المقدمة في هذه التحقيقات الضوء على الثغرات الموجودة في الإطار القانوني فيما يتعلق بحماية المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج، مشددة على عدم وجود حماية للبالغين تماثل ما هو متاح من وسائل الحماية للأطفال.

ودعا أصحاب المصالح في إفاداتهم إلى سن إطار قانوني مدني يضمن توفير الحماية للضحايا/الناجين بغض النظر عن سنهم ومكان تواجدهم، وأوصت التقارير النهائية للتحقيقات الحكومة الاتحادية بالنظر في توسيع نطاق أوامر الحماية المتعلقة بالزواج القسري كي تشمل الأشخاص الذين تعدوا سن الثامنة عشر.

وتسعى المقترحات الموضحة في هذه الوثيقة إلى استكمال الاستجابة الحالية للزواج القسري في أستراليا من خلال تعزيز أدوات التدخل والوقاية التي بوسعها تحقيق نتائج سريعة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

تبين تجربة المملكة المتحدة، فضلاً عن تعليقات أصحاب المصلحة حتى الآن، أن الجزاءات والحمايات المدنية يجب أن يدعمها نظام قوي لخدمات الدعم، فضلاً عن المبادرات المناسبة ثقافياً لتثقيف وتوعية الجاليات الأكثر تأثرًا بالزواج القسري. تسعى وثيقة التشاور هذه إلى الحصول على آراء بشأن الدعم، بما في ذلك من خلال أنظمة خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي، وبشأن أنشطة التثقيف والتوعية. كما وسيساهم برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري الجديد بشكل كبير في تعزيز سبل الدعم المتاحة للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

مقترح لتقديم التعليقات

نسعى في الأقسام أدناه إلى الحصول على تعليقات وملاحظات حول السمات الرئيسية المقترحة لتعزيز الجزاءات والحمايات المدنية من الزواج القسري وحول خيارات تأسيسها بواسطة القانون الاتحادي أو دمج التحسينات في الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي الحالية. إن السمات والخيارات الرئيسية المقترحة لتأسيس هذه التحسينات مطروحة للنقاش ومواصلة جميع الحكومات الأسترالية لدراستها.

خيارات تأسيس الجزاءات والحمايات المدنية المعززة

تدرس الحكومات الأسترالية خيارات لتأسيس الجزاءات والحمايات المدنية المعززة من الزواج القسري، يمكن أن يشمل إثنين منهما:

- **الخيار (أ)**: دمج وسائل الحماية المعززة في الأطر القانونية الحالية للعنف المنزلي في الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأقاليم؛
  - حيث يمكن أن ينجز ذلك من خلال تطوير واتفاق على مبادئ أو سمات مشتركة للحماية المعززة لدى السلطات القضائية كي تدمجها حسب الاقتضاء في أطرها القانونية للعنف العائلي والمنزلي أو أطر أخرى ذات صلة بالموضوع، **أو**
- **الخيار (ب)**: إنشاء سبل حماية جديدة من خلال تشريعات اتحادية مع دعم حكومات الولايات والأقاليم لتنفيذها.

الخيار (أ) الدمج في الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي

سيسعى الخيار (أ) إلى دمج الجزاءات والحمايات المدنية المعززة في الأطر القانونية الحالية المتعاملة مع الأمور العائلية في القانون الاتحادي وقوانين الولايات والأقاليم، بناءً على الخبرة والأنظمة الحالية.

تربط الدراسات بين الزواج القسري والتحكم القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي، حيث يستخدم الجناة سلوكيات مسيئة على مر الزمان بنمط محدد لإجبار الأطفال والبالغين على الزواج. ويسعى هذا الخيار إلى عكس هذه العلاقة بالاعتماد على الأطر والخبرات الحالية في مجال العنف العائلي والمنزلي. تختلف الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي باختلاف الولايات القضائية، وفي بعضها قد يكون من الأنسب دمج الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري في أطر بديلة. فعلى سبيل المثال، يتناول قانون *العنف العائلي لعام 2004 (تسمانيا)* السلوك الذي يرتكبه زوج الشخص أو شريك حياته فقط، وقد يكون الإطار/الأطر البديلة أفضل في ضمان الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري.

يتيح الدمج في النظم الحالية فرصة للارتباط بالدعم الأوسع لضحايا العنف العائلي والمنزلي، بما في ذلك بالمحاكم المختصة والحمايات والمساعدات، كما وقد يقلل الاعتماد على النظم الحالية من احتمال مرور المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج بمحاكم ونظم مختلفة للحصول على مستوى الدعم والحماية التي يحتاجون لها.

وسيتعين على جميع الحكومات الأسترالية الموافقة على تعديل أطرها القانونية حسب الاقتضاء لتنفيذ الجزاءات والحمايات المدنية المعززة إذا تم دمج تدابير الحماية من الزواج القسري في الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي. وسيتطلب هذا النموذج تعديلات تشريعية في كل ولاية قضائية (حسب الاقتضاء)، وهو أمر قد يكون معقدًا بسبب اختلاف الأطر والنُهج التشريعية في الولايات القضائية.

كما سيتطلب الأمر أيضًا تثقيفًا قويًا وتوعية وبناء القدرات لدعم تنفيذه، بما في ذلك لضباط الشرطة وغيرهم من أول المستجيبين للطوارئ، ومقدمي الخدمات، والمحاكم والسلطة القضائية، والمجتمعات المحلية. وسيشكل التنسيق المعزز بين الوكالات ومقدمي الخدمات المختلفين على مستوى القطر وعلى مستويات الولايات والأقاليم أمرًا أساسيًا،

وسيكون التشارك بالمعلومات بين السلطات القضائية مهمًا ويمكن دعمه بواسطة مشروع أوامر منع العنف المنزلي الوطنية التي تسمح بالاعتراف التلقائي في كافة أرجاء أستراليا بأي أمر متعلق بالعنف المنزلي صادر من أي ولاية أو إقليم في أستراليا.

المبادئ المشتركة

يمكن المضي قدما بالخيار (أ) في البداية من خلال تطوير واتفاق على مبادئ أو سمات مشتركة للحماية المعززة لدى الولايات القضائية كي تدمجها حسب الاقتضاء في أطرها القانونية للعنف العائلي والمنزلي أو أطر أخرى ذات صلة بالموضوع،

على أن تدعم هذه المبادئ أو السمات النهج الذي ستتبعه جميع الولايات القضائية لتعزيز الجزاءات والحمايات المدنية من الزواج القسري، بالإضافة إلى إمكانية إرشادها لتنفيذ المقترحات في الجزئين 1 و2 من هذه الوثيقة.

وسيلزم الاتفاق على مبادئ أو سمات الجزاءات والحمايات المدنية المعززة الحكومات على معالجة هذه الاحتياجات مع احتفاظها بمرونة التنفيذ، بحيث سيكون في مقدور الحكومات أن تختار استخدام الآليات الحالية كالأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي، أو وضع أطر جديدة أو استخدام طرق أخرى تفضلها لتضمين تلك المبادئ ومعالجتها.

الخيار (ب): قانون فيدرالي قائم بذاته

سيؤسس الخيار (ب) أمرًا جديدا بشأن الزواج القسري بموجب قانون اتحادي قائم بذاته وسيسعى إلى إنجاز نتائج حماية مشابهة لنتائج الخيار (أ).

يتيح وضع قانون اتحادي قائم بذاته الفرصة لوضع تشريع وطني بطبق بشكل متساو ومتسق في كل الولايات القضائية. وسيسمح القانون للمحاكم بإصدار الأوامر بشأن الوقاية من الزواج القسري واحتياجات الحماية للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

وأسوة بالخيار (أ) سيحتاج الخيار (ب) إلى تعاون كل الولايات القضائية معًا والتنسيق بينها لضمان كون الأوامر الاتحادية سريعة وفعالة والنفاذ إليها سهل. ويمكن إنجاز ذلك على سبيل المثال من خلال منح الصلاحيات للمحاكم في الولايات والأقاليم لسماع طلبات الحصول على الأوامر الاتحادية. سيكون التشارك بالمعلومات والتواصل الفعال بين الولايات القضائية مهما بالنسبة للتنسيق والدمج الفعال، بما في ذلك الأخذ بمشروع أوامر منع العنف المنزلي الوطنية في الاعتبار. وبالمثل، يمكن للخيار (ب) أن يأخذ في الاعتبار بالدور الذي تلعبه شرطة الولايات والأقاليم في إعلان الأوامر وتنفيذها.

وعلى الرغم من اتساق هذا النموذج على المستوى الوطني، فمن المحتمل أن يتطلب من مقدمي الطلبات الوصول إلى أنظمة متعددة طلبًا للحماية والدعم. وسيكون لعمليات الإحالة الواضحة والتثقيف والتوعية بها لضباط الشرطة وغيرهم من أول المستجيبين للطوارئ ومقدمي الخدمات والمحاكم والسلطات القضائية والمجتمعات المحلية هاما أيضًا للتقليل من المخاطر.

أسئلة المشاورة

8. هل تعتقدون أن هناك ثغرات في وسائل الحماية القانونية الحالية المتاحة للاستجابة للزواج القسري ومنعه في أستراليا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي هذه الثغرات؟
9. تناقش وثيقة المشاورة هذه خيارين لتعزيز وسائل الحماية القانونية المدنية: الخيار (أ) (تحسين التشريعات الحالية على الأرجح من خلال مبادئ مشتركة) والخيار (ب) (سن قانون ا تحادي قائم بذاته). أي من هذين الخيارين للتطبيق سيكون فعالا أكثر ولماذا؟ ما هي المخاطر الرئيسية؟ هل هناك خيارات أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار؟
10. بموجب الخيار (أ)، هل هناك أطر بديلة للحماية المدنية من تلك المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي يمكن استخدامها لتعزيز الحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري؟

السمات الرئيسية للجزاءات والحمايات المدنية المعززة

الأسباب الداعية لإصدار أوامر

"الأسباب الداعية لإصدار أوامر" هي الأسباب التي تسمح للمحكمة بإصدار أمر ما وهي موضحة ضمن التشريع.

فعلى سبيل المثال، تعتبر أطر الحماية القانونية المدنية في الولايات والأقاليم وجود العنف أو توقعه سببا كافيًا لمنح الفرد حماية قانونية مدنية.

يمكن أن تشمل الأسباب المحتملة لإصدار أوامر تتعلق -بالزواج القسري اقتناع القضاء على أساس توازن الاحتمالات بأن للشخص أسباب معقولة للخوف من إجباره على الزواج قسرًا، وذلك بسبب:

- تهديد الشخص (أو شخص أخر كأخ أو أخت) بالأذى
- خطر أو توقع التسفير إلى خارج البلاد بهدف التزويج قسرًا، أو
- قيام المدعى عليه بسلوك يكره الشخص على الزواج قسرًا.

كما وستبقى الأسباب الحالية لإصدار الأوامر في الولايات والأقاليم ذات صلة، وستشمل وجود أو توقع العنف ضد الشخص.

أسئلة المشاورة

11. ما هي **الأدلة أو** أي أنواع أخرى من التصرفات أو المخاطر أو الضرر المتعلق بالزواج القسري التي ينبغي أخذها في الاعتبار كسبب للحصول على أمر الحماية القانونية المدنية في سياق الزواج القسري؟

نطاق الأوامر

يوضح نطاق الأوامر مجموعة الأوامر أو الإجراءات التي تسعى إلى منع حدوث الزواج القسري أو تساعد الشخص على ترك علاقة زوجية أجبر عليها أو يساعد على حمايته من أي ضرر يتعرضون له جراء زواج قسري (بما في ذلك في الفترة السابقة على زواج قسري واقعٍ)

يخضع نطاق الأوامر للمناقشة والدراسة من قبل حكومات أستراليا وسيعتمد أيضًا على آليات التنفيذ المفضلة (والموضحة في الخيارين (أ) و(ب) أعلاه). هذا وستقوم الحكومات الأسترالية بإعطاء الأولوية للحمايات القانونية المدنية التي تعالج المخاطر والأضرار الأكثر شيوعًا التي يواجهها المتزوجون قسرًا أو المعرضون لخطر الإجبار على الزواج، وقد يشمل ذلك الأوامر التي:

- تمنع المدعى عليه من الإجبار أو المحاولة على الإجبار على زواج قسري يكون الشخص الحاصل على الحماية طرفًا فيه، أو المساعدة أو التحريض على مثل هذا الزواج.
- تمنع المدعى عليه من اتخاذ خطوات لتنظيم زواج الشخص المحمي، مثل التقدم بطلب الحصول على جواز سفر له أو حجز الرحلات الجوية أو تعيين الشخص القائم بشعائر الزواج أو إكمال إشعار بنية الزواج.
- تمنع المدعى عليه من إجبار أي شخص أو محاولة إجباره أو إكراهه على البقاء في علاقة زوجية قسرية.

- تمنع إزالة الشخص المحمي من أستراليا
- تمنع الشخص المحمي من السفر إلى الخارج ما عدا في ظروف استثنائية تتوازن مع اعتبارات حقوقه كإنسان.
- تشترط تسليم جواز سفر الشخص المحمي للمحكمة ما عدا في ظروف استثنائية تتوازن مع اعتبارات حقوقه كإنسان.
- تدعم إعادة شخص أخذ إلى خارج أستراليا بهدف تزويجه قسرًا، بما في ذلك من خلال مطالبة المدعى عليه في المساعدة على إعادة الشخص المحمي بطريقة محددة (كحجز تذاكر السفر للشخص المحمي ليعود إلى أستراليا مثلا).
- تشترط على المدعى عليه أن يفصح عن مكان تواجد شخص محمي.
- تمنع المدعى عليه من إكراه أو مساعدة أو تحريض أي شخص أخر على التصرف بطريقة يمنعها الأمر الصادر.
- تمنع المدعى عليه من ارتكاب تصرفات أو أنواع معينة من الضرر.

ولأن هناك احتمال أن يؤثر النطاق المقترح أعلاه على أوجه حيات الأشخاص في أستراليا فإن الحكومات الأسترالية تنظر في هذه القضايا لتفادي أي عواقب غير مقصودة. فعلى سبيل المثال:

- قد تكون ترتيبات تأشيرة الفرد مرتبطة بوضع الهجرة لزوجهم أو زوجتهم أو أسرتهم وقد يؤدي منح أمر الحماية إلى قيام الكفيل بإلغاء دعمه المتعلق بتأشيرة الضحية/الناجي(ة).
- قد يزيد منح أمر الحماية من مخاطر تعرض باقي أفراد أسرة الضحية/الناجي(ة) للأذى إذ قد يحاول مرتكب الجريمة الضغط أكثر على الضحية/الناجي(ة) كي يتزوج قسرًا من خلال أفراد أخرين في الأسرة، مثل إخوانه أو أخواته.

أسئلة المشاورة

12. هل تعالج الحمايات المقترحة أعلاه المخاطر والأضرار الأكثر شيوعا وأهمية التي يواجهها المتزوجون قسرًا أو المعرضون لخطر الإجبار على الزواج، بما فيهم الأطفال؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، ما الأمور التي ينبغي معالجتها أيضًا؟
13. هل هناك أي مخاطر أو عواقب غير مقصودة أخرى ناجمة عن الحمايات المقترحة ينبغي أخذها في الاعتبار؟

مقدمو الطلبات

قد يتردد الضحايا/الناجون- أو لا يتمكنون من تقديم طلب للحصول على أمر حماية قانونية مدنية لمجموعة من الأسباب، بما في ذلك سنهم، وعوائق أخرى منها الثقافية واللغوية. ويُقترح لمعالجة هذه المشكلة السماح لمجموعة من الأشخاص بتقديم طلب الحصول على أمر حماية قانونية مدنية نيابة عن الضحية/الناجية، من ضمنهم:

- الشخص المتزوج قسرًا أو المعرض لخطر الإجبار على الزواج
- أحد الوالدين أو الأوصياء نيابة عن الطفل
- الوصي نيابة عن شخص تعدى سن 18 عاما ويعاني من ضعف القدرة على اتخاذ القرارات
- ضباط الشرطة
- وكالات حماية الطفل
- ومنظمات أهلية معينة، مقدمو الخدمات و/أو منظمات غير حكومية أخرى

وقد يفيد أيضًا النظر في الأحكام التي تسمح لطرف ثالث بتقديم طلب بإذن من المحكمة. وفي حين أن وجود مجموعة واسعة من أشخاص يحق لهم التقدم بالطلب ستيسر مسارات الحصول على الحماية القانونية المدنية، إلا أن ذلك قد يرتبط أيضًا بمخاطر، منها على سبيل المثال إيجاد المحكمة صعوبة في تحديد ما إذا كان مقدم الطلب يتصرف لصالح الضحية/الناجي(ة).

ويجوز للمحاكم أيضًا أن تصدر أمرًا من تلقاء نفسها دون الحاجة إلى تقديم طلب، إذا اعتبرت ذلك مناسبًا أثناء إجراءاتها الأخرى.

أسئلة المشاورة

14. هل هناك أي أشخاص أو منظمات إضافية ينبغي تمكينها من التقدم بطلب الحصول على أمر الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فمن ولماذا؟

15. هل يرتبط منح أفراد أو منظمات معينة القدرة على التقدم بطلب الحصول على أمر الحماية بأي مخاطر؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه المخاطر وكيف يمكن تقليلها؟

المدعى عليهم

المدعى عليه هو الشخص الذي صدر ضده أمر الحماية القانونية المدنية، أي الشخص الذي عليه أن يغير سلوكه ليتصرف وفقًا للأمر. لدى الولايات القضائية قواعد متنوعة تحكم من يمكن أن يُدّعى عليه في طلبات الحصول على أوامر الحماية القانونية المدنية. فعلى سبيل المثال، لا تسمح الأطر القانونية للعنف العائلي والمنزلي في بعض الولايات القضائية إلا بإصدار أوامر ضد أفراد الأسرة الأقربين أو الأزواج. تسمح أوامر الحضانة بموجب قانون الأحوال الشخصية الاتحادي لعام 1975 بإصدار أوامر قضائية ضد أي شخص إذا ارتأت المحكمة أن ذلك مناسب لضمان رفاه الطفل.

وتدرس الحكومات الأسترالية في سياق تعزيز الحماية المدنية من الزواج القسري، ما إذا كان مناسبًا وضع تعريفٍ يحدد المدعى عليهم أو منح المحكمة السلطة التقديرية لإصدار أوامر يمكن تطبيقها على أي شخص تعتبره المحكمة ملائما. ففي حالات الزواج القسري، قد لا يكون أحد أفراد الأسرة هو الشخص الذي يشكل خطراً على مقدم الطلب، فقد يحاول الزوج المقصود مثلا أو أحد أفراد الجالية إجبار شخص ما على الزواج.

يمكن أن يشمل المدعى عليهم المحتملون التالي:

- أفراد الأسرة، بما في ذلك الوالدين وأفراد الأسرة الممتدة
- الزوج(ة) المقصود(ة) للشخص المعرض لخطر الإجبار على الزواج
- القائمون بمراسم الزواج، بما في ذلك المراسم الدينية أو الثقافية أو القانونية
- أي شخص أخر مشارك في إجبار شخص على الزواج، بما في ذلك الإجبار ومحاولة الإجبار والمساعدة والتحريض على الزواج قسرًا.

أسئلة المشاورة

16. هل ينبغي وضع حد أو قيود على من يجوز أن يكون مدعيًا عليه في سياق الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي تعريفهم (على سبيل المثال، أفراد الأسرة فقط)؟

قدرة الضحية/الناجي(ة) على اتخاذ القرارات والتصرف باستقلالية وحرية الإرادة

سيكون الأخذ برغبات الضحايا/الناجين -في الاعتبار أمرًا مهمًا لضمان قدرتهم على ممارسة حرية التصرف أثناء الإجراءات المرتبطة بتقديم طلبات الحصول على الجزاءات والحمايات المدنية وإصدارها، وهو أمر ذو صلة مباشرة بشكل خاص بأي أوامر صادرة قد تؤثر على حقوق الإنسان وحريات الضحايا/الناجين- - على سبيل المثال لمنع تسفير شخص ما إلى الخارج بهدف تزويجه قسرًا.

كما قد تقوم الأسرة أو أفراد الجالية في بعض الأحيان بالضغط على الشخص المتزوج قسرًا أو المعرض لخطر الإجبار على الزواج حتى يبدوا عدم موافقتهم على أوامر الحماية القانونية المدنية أو لا يرغبون في الاستمرار في إجراءاتها، ومن المهم دعم الضحايا/الناجين وحمايتهم في هذه الحالات.

ولمعالجة هذه المخاوف، يُقترح أن تسمح الأحكام للمحكمة بمراعاة رغبات الحاصل على الحماية ومشاعره عند إصدارها الأمر، مما يمنح الأولوية لحرية تصرف الشخص الحاصل على الحماية مع الإقرار في نفس الوقت بالضغوط النفسية الشديدة والإكراه الذي يحتمل أن يتعرض لها الشخص المُعرض للإجبار على الزواج.

أسئلة المشاورة

17. كيف يمكن معالجة خطر إجبار الضحايا/الناجين على التخلي عن الأوامر؟
18. ما هي أفضل الطرق للحصول على آراء الضحايا/الناجين، بما في ذلك الأطفال منهم، ودمجها في إجراءات جلسات الاستماع وإصدار الحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري؟

الحمايات في المحكمة والمساعدة طوال الإجراءات القانونية

لدى السلطات القضائية حاليا وسائل حماية متاحة من خلال النظم القانونية للعنف العائلي والمنزلي، بما في ذلك تقدم الشهود المستضعفين أو الخاصين بطلبات للحصول على أوامر الحماية القانونية المدنية. موهناك اقتراح بأن تمتد نفس الحماية في قاعة المحكمة التي يتمتع بها الشهود المستضعفين الآخرين إلى المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج.

من شأن الحماية في قاعة المحكمة أن تمنع تخويف الشهود وتدعم سلامتهم ورفاههم، ويمكن أن تشمل هذه الحماية، اعتمادًا على الظروف، ما يلي:

- ترتيبات لضمان عدم اضطرار الضحية/الناجية إلى رؤية المدعى عليه، على سبيل المثال باستخدام حاجز أو عن طريق تقديم الأدلة من خلال الاتصال الصوتي أو المرئي.
- وجود شخص مقدم للدعم في المحكمة
- الإدلاء بالشهادة في محكمة مغلقة
- عدم التعرض للاستجواب من قبل المدعى عليهم الذين يمثلون أنفسهم أمام المحكمة.

بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المحاكم المختصة في قانون الأسرة بحق تعيين محامين مستقلين للأطفال في ظروف معينة للقضايا المتعلقة بهم.

كما وقد تناسب خدمات وإجراءات أخرى أيضًا تبسيط الدعم للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج الذين يتقدمون بطلبات الحماية القانونية المدنية، بما في ذلك:

- نشاطات التثقيف والتوعية -تستهدف أول المستجيبين للطوارئ وممارسي القانون وموظفو المحاكم والقضاة (راجع الجزء 2)
- خدمات الدعم لتقديم المساعدة في إجراءات الطلبات للضحايا/الناجين ، بما في ذلك من أفراد المجتمعات المتنوعة ثقافياً ولغوياً
- مسارات لإحالة الأشخاص المعرضين للخطر إلى خدمات الدعم التي تمولها الحكومة مثل برنامج الدعم المتخصص لضحايا الزواج القسري.

ترحب الحكومات الأسترالية بالآراء حول فرص تعزيز الدعم للضحايا/الناجين من الزواج القسري أثناء تعاملهم مع النظام القانوني، حتى توليها مزيدًا من الدراسة والمناقشة.

أسئلة المشاورة

19. ما هي وسائل الدعم الأخرى التي ينبغي أن تتاح للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج، بما فيهم الأطفال، لدعمهم من خلال إجراءات تقديم طلبات الحصول على أوامر الحماية القانونية المدنية؟ مثلا دعم إضافي خلال إجراءات تقديم الطلبات، أو وسائل الحماية الإضافية في قاعة المحكمة.

الأوامر المؤقتة وجلسات الاستماع لطرف واحد

تسمح الأوامر المؤقتة والمستخرجة -من طرف واحد للمحكمة بسماع طلبات الحصول على الحماية القانونية المدنية على وجه السرعة دون إبلاغ الطرف الآخر فيها بذلك، وهي أوامر عادة لفترة محدودة تسمح بالحماية إلى حين يتاح الاستماع للطلب وفق إجراءات المحكمة المعتادة.

وبشكل عام تكون المحاكم هي المسؤولة عن إصدار الأوامر المؤقتة والمستخرجة من طرف واحد إلا أن ضباط الشرطة من حقهم استخراج أوامر مؤقتة في ظروف محددة وذلك في كل الولايات القضائية في أستراليا. فعلى سبيل المثال يمكن لضباط الشرطة في أحيان كثيرة استخراج أوامر مؤقتة أو طلب استخراجها هاتفيًا لضمان السلامة الفورية للشخص المحمي.

قد يواجه الضحايا/الناجون -من الزواج القسري مجموعة من المخاطر الوشيكة التي تهدد سلامتهم، بما في ذلك خطر تعرضهم للاتجار بهم بتسفيرهم من أستراليا. ولذلك يُقترح أن تكون الأوامر المؤقتة و/أو الصادرة -لطرف واحد من المحاكم ممكنة إذا لزم الأمر لضمان سلامة الضحايا/الناجين، إلى حين صدور قرار نهائي من المحكمة بشأن طلب إصدار أمر الحماية القانونية المدنية.

أسئلة المشاورة

20. ما هي الأسباب التي ينبغي أن تكون ذات صلة بإصدار أوامر مؤقتة عندما يكون الشخص متزوجًا قسريا أو معرض لخطر الإجبار على الزواج؟
21. هل ينبغي أن تشمل الأوامر المؤقتة على جزء من نطاق الأوامر المقترح (الموضح في نطاق الأوامر) وليس كله؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي وسائل الحماية التي ينبغي إدراجها أو استبعادها ولماذا؟
22. ما نوع الأدلة التي يمكن أن تشير إلى خطر الزواج القسري والتي على الشرطة أخذها في الاعتبار عند النظر في أسباب إصدار أمر مؤقت للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج؟

الإعلان والتنفيذ والانتهاكات

ضباط الشرطة هم المسؤولون بشكل عام عن الإعلان بأوامر الحماية القانونية المدنية في أستراليا. ويقدم إعلان الشرطة للمدعى عليه بالأوامر مستوى عالٍ من الضمان بأنه على علم بالأمر، مما يعزز الامتثال والمساءلة وضمان سلامة الشخص المحمي.

ولكن قد يكون من الأنسب في بعض الظروف المحددة إعلان الأوامر إلكترونيًا، وهو خيار سيتطلب دراسة متأنية لضمان عدالة الإجراءات، وذلك لأن الأمر المعلن إلكترونيا قد يضيع مثلا وسط "البريد العشوائي"، أو قد يتم تجاهله باعتباره عملية احتيال، أو قد لا يكون في متناول المشاركين الذين ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، أو الذين ينتمون إلى خلفيات متنوعة ثقافيًا ولغويًا أو لديهم مشكلات أخرى في التواصل.

ويفترض أن يتم تنفيذ الأوامر المتعلقة بالزواج القسري من قبل وكالات الشرطة المختصة، إلا أنه إذا تم دمج الحمايات المعززة مع الأطر القانونية للعنف المنزلي والعائلي في الولايات والأقاليم، فسوف يلزم ذلك إيلاء مزيد من الدراسة للأوامر المتعلقة بقيود السفر والإجراءات خارج أستراليا لأن الولاية القضائية الدولية تقع عمومًا ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية. وهذا تعقيد كبير تقوم الحكومات الأسترالية حاليا بدراسته.

يؤدي انتهاك أوامر الحماية القانونية المدنية إلى فرض عقوبة جنائية في جميع الولايات القضائية الأسترالية، وبالمثل، سيشكل انتهاك الحماية القانونية المدنية للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج مخالفة جنائية.

أسئلة المشاورة

23. هل هناك أي ظروف لا يتطلب فيها الإعلان عن أوامر الحماية القانونية المدنية أن يتم شخصيا (بل عبر الخدمة الإلكترونية على سبيل المثال)؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك الظروف؟

الجزاءات الأخرى

قد تكون هناك جزاءات أخرى يمكن أخذها في الاعتبار ضمن نموذج تقديم الجزاءات والحمايات المدنية المعززة في سياق الزواج القسري. فعلى سبيل المثال، يمكن النظر في تبسيط الإجراءات بالنسبة للمتزوجين قسريًا لطلب إبطال زواجهم.

أسئلة المشاورة

24. هل هناك جزاءات ينبغي أخذها في الاعتبار للأشخاص للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج بالإضافة إلى وسائل الحماية القانونية المدنية؟
25. هل يواجه الضحايا/الناجون من الزواج القسري حاليا أي عوائق أو صعوبات عند طلبهم إعلان بطلان زواجهم القسري؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يمكن معالجة هذه العوائق أو الصعوبات؟

عوامل الخطر ومعوقات السعي للحصول على الدعم

الزواج القسري لا يقتصر على أي مجموعة ثقافية أو دين أو عرق، إلا أن بعض الجاليات في أستراليا معرضة بشكل أكبر لعوامل الخطر التي قد تكون مرتبطة بالزواج القسري. ويمكن أن تشمل هذه العوامل النزوح منذ فترة وجيزة، أو وضع التأشيرة المؤقتة أو التابعة لشخص آخر، أو العوائق اللغوية، أو نقص الدعم المجتمعي والعلاقات الاجتماعية.

كما وقد يواجه الشخص المتزوج قسرًا أو المعرض لخطر الإجبار على الزواج أيضا عوائقًا في الحصول على الدعم، قد تشمل العنصرية والتمييز وعدم إمكانية الوصول إلى الخدمات الآمنة ثقافيًا و/أو عدم وجود مسارات إبلاغ يسهل استخدامها. بالإضافة إلى ذلك قد يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة أيضًا لعوامل خطر إضافية، بما في ذلك محدودية قدرتهم على الوصول إلى الخدمات وشبكات الدعم المناسبة والآمنة.

كما يمكن للأبعاد الأسرية والثقافية والاجتماعية المعقدة لسياق الزواج القسري أن تقف عائقًا أمام طلب الدعم، فقد لا يشعر شخص صغير السن مثلا بالارتياح للإفصاح بأمور عن فرد من الأسرة أو الجالية.

وقد يُشعر الانخراط في إجراءات قانونية الأسر والجاليات بالعار بل قد تزيد من المخاطر بالنسبة للشخص الساعي للحصول على الدعم. فإذا حصل شخص ما على الحمايات القانونية في سياق الزواج القسري سيكون من المهم الأخذ بالمخاطر المقابلة في الاعتبار بعناية وتخفيفها، والحرص على حصول الشخص الطالب للحماية على الدعم المناسب.

أسئلة المشاورة

26. ما هي المخاطر والعوائق التي تحول دون طلب المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج للدعم؟ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن النظر فيها لمعالجة هذه الأمور؟
27. ما هي المخاطر والعوائق التي قد يواجهها الشخص إذا طلب الحماية من خلال الأنظمة القانونية؟ كيف يمكن التخفيف منها؟
28. قد يؤدي التعامل مع أنظمة الدعم والنظام القانوني تعرض الأشخاص الذين يواجهون الزواج القسري إلى مخاطر متزايدة. هل هناك أي إجراءات يجب ألا يتخذها أول المستجيبين للطوارئ أو الخدمات القانونية عندما يكون الشخص معرضًا لخطر الزواج القسري؟

دعم الأطفال

تظهر تقارير الشرطة الأسترالية الفيدرالية أنه في الفترة من 1 يوليو/تموز 2017 إلى 30 يونيو/حزيران 2022، كانت 56% من بلاغات الزواج القسري المقدمة إلى الشرطة الأسترالية الفيدرالية من أشخاص لم يبلغوا 18 عامًا، و31% ممن لم يبلغوا 16 عامًا.

تتوفر الحمايات الحالية للأطفال من خلال الأطر القانونية لحماية الطفل في الولايات والأقاليم ومن خلال قانون الأحوال *الشخصية الاتحادي لعام 1975* . فعلى سبيل المثال، يسمح قانون الأحوال الشخصية بإصدار المحاكم لأوامر بحماية الأطفال، بما في ذلك الأوامر القضائية ضد أي شخص إذا ارتأت المحكمة أن ذلك مناسب ضمان رفاه الطفل، كما يسمح بوضع الأطفال على قائمة المراقبة في المطارات لمنع تسفيرهم إلى خارج أستراليا.

ومع ذلك، يجب إيلاء اعتبار إضافي للاحتياجات المحددة للدعم والنفاذ للأطفال الذين يسعون إلى تجنب الزواج القسري أو تركه. يمكن أن يشمل ذلك على سبيل المثال النظر في أي دعم إضافي قد يحتاجه الأطفال المعرضون لخطر الزواج القسري للوصول إلى وثائق واستمارات المحاكم، بالإضافة إلى وسائل الحماية المناسبة في قاعات المحكمة.

أسئلة المشاورة

29. ما هي أشكال الدعم والحماية الإضافية التي يمكن أخذها في الاعتبار لمساعدة الأطفال في الحصول على الحماية القانونية المقترحة ومساعدتهم أثناء لإجراءات تقديم الطلبات وفي قاعات المحاكم وغيرها من الإجراءات القانونية؟

الخاتمة

ستقوم النصائح المقدمة عبر هذه المشاورة بإرشاد عمل كل الحكومات الأسترالية في تطوير نموذج لتعزيز الجزاءات والحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري. وهو عمل مستمر ويخضع لمزيد من الدراسة والقرارات من قبل جميع الولايات القضائية.

إذا ساورتكم أي أسئلة أو رغبتم في مدنا بتعليقات إضافية، فنحن نرحب باتصالكم بوزارة العدل على البريد الإلكتروني ForcedMarriage@ag.gov.au.

أسئلة التشاور مجمعة

مقترح للتشاور

1. هل هذه الخيارات فعالة في تحسين الاستجابات المتسقة على المستوى الوطني للزواج القسري؟ هل هناك خيارات غيرها ينبغي أخذها في الاعتبار؟

الجزء 1: تأسيس فهم مشترك للزواج القسري كصورة من صور العنف العائلي والمنزلي بغرض تعزيز نفاذ الضحايا/الناجين إلى خدمات ضحايا العنف العائلي والمنزلي

2. هل ينبغي الإقرار بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟ لماذا؟
3. ما هي التغييرات اللازمة على القانون والسياسات أو التوجيهات الإضافية كي يتم الإقرار بشكل أفضل بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟
4. ما هي التحسينات أو التوجيهات الإضافية التي قد تكون ضرورية لمساعدة الخدمات المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي على الإقرار المتسق أكثر بالزواج القسري كشكل من أشكال العنف العائلي والمنزلي؟

الجزء 2: تحسين التعليم تحسين التثقيف والتوعية

5. ما هي المواضيع التي يمكن أن تركز عليها أنشطة التثقيف والتوعية؟
6. من ينبغي أن يشارك في التثقيف والتوعية في الجاليات المتأثرة بالزواج القسري؟
7. ما هي المجموعات ضمن المجتمع التي تحتاج إلى التثقيف وزيادة الوعي بالزواج القسري (على سبيل المثال، أول المستجيبين للطوارئ مثل الشرطة، وضباط حماية الطفل و/أو فئات محددة داخل الجالية)؟

الجزء 3: تعزيز الجزاءات والحماية القانونية المدنية

مقترح لتقديم التعليقات

8. هل تعتقدون أن هناك ثغرات في وسائل الحماية القانونية الحالية المتاحة للاستجابة للزواج القسري ومنعه في أستراليا؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي هذه الثغرات وهل تحتاج إلى استجابة وطنية؟
9. تناقش وثيقة المشاورة هذه خيارين لتعزيز وسائل الحماية القانونية المدنية: الخيار (أ) (تحسين التشريعات الحالية على الأرجح من خلال مبادئ مشتركة) والخيار (ب) (سن قانون ا تحادي قائم بذاته). أي من هذين الخيارين للتطبيق سيكون فعالا أكثر ولماذا؟ ما هي المخاطر الرئيسية؟ هل هناك خيارات أخرى ينبغي أخذها في الاعتبار؟
10. بموجب الخيار (أ)، هل هناك أطر بديلة للحماية المدنية من تلك المتعلقة بالعنف العائلي والمنزلي يمكن استخدامها لتعزيز الحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري؟

الأسباب الداعية لإصدار أوامر

11. ما هي الأدلة أو أي أنواع أخرى من التصرفات أو المخاطر أو الضرر المتعلق بالزواج القسري التي ينبغي أخذها في الاعتبار كسبب للحصول على أمر الحماية القانونية المدنية في سياق الزواج القسري؟

نطاق الأوامر

12. هل تعالج الحمايات المقترحة أعلاه المخاطر والأضرار الأكثر شيوعا وأهمية التي يواجهها المتزوجون قسرًا أو المعرضون لخطر الإجبار على الزواج، بما فيهم الأطفال؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، ما الأمور التي ينبغي معالجتها أيضًا؟
13. هل هناك أي مخاطر أو عواقب غير مقصودة أخرى ناجمة عن الحمايات المقترحة ينبغي أخذها في الاعتبار؟

مقدمو الطلبات

14. هل هناك أي أشخاص أو منظمات إضافية ينبغي تمكينها من التقدم بطلب الحصول على أمر الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فمن ولماذا؟
15. هل يرتبط منح أفراد أو منظمات معينة القدرة على التقدم بطلب الحصول على أمر الحماية بأي مخاطر؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي هذه المخاطر وكيف يمكن تقليلها؟

المدعى عليهم

16. هل ينبغي وضع حد أو قيود على من يجوز أن يكون مدعيًا عليه في سياق الحماية القانونية المدنية من الزواج القسري؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف ينبغي تعريفهم (على سبيل المثال، أفراد الأسرة فقط)؟

قدرة الضحية/الناجي(ة) على اتخاذ القرارات والتصرف باستقلالية وحرية الإرادة

17. كيف يمكن معالجة خطر إجبار الضحايا/الناجين على التخلي عن الأوامر؟

18. ما هي أفضل الطرق للحصول على آراء الضحايا/الناجين، بما في ذلك الأطفال منهم، ودمجها في إجراءات جلسات الاستماع وإصدار الحمايات القانونية المدنية من الزواج القسري؟

الحمايات في المحكمة والمساعدة طوال الإجراءات القانونية

19. ما هي وسائل الدعم الأخرى التي ينبغي أن تتاح للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج، بما فيهم الأطفال، لدعمهم من خلال إجراءات تقديم طلبات الحصول على أوامر الحماية القانونية المدنية؟ مثلا دعم إضافي خلال إجراءات تقديم الطلبات، أو وسائل الحماية الإضافية في قاعة المحكمة.

الأوامر المؤقتة وجلسات الاستماع لطرف واحد

20. ما هي الأسباب التي ينبغي أن تكون ذات صلة بإصدار أوامر مؤقتة عندما يكون الشخص متزوجًا قسريا أو معرض لخطر الإجبار على الزواج؟

21. هل ينبغي أن تشمل الأوامر المؤقتة على جزء من نطاق الأوامر المقترح (الموضح في نطاق الأوامر) وليس كله؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي وسائل الحماية التي ينبغي إدراجها أو استبعادها ولماذا؟

22. ما نوع الأدلة التي يمكن أن تشير إلى خطر الزواج القسري والتي على الشرطة أخذها في الاعتبار عند النظر في أسباب إصدار أمر مؤقت للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج؟

الإعلان والتنفيذ[*والانتهاكات*

23. هل هناك أي ظروف لا يتطلب فيها الإعلان عن أوامر الحماية القانونية المدنية أن يتم شخصيا (بل عبر الخدمة الإلكترونية على سبيل المثال)؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي تلك الظروف؟

الجزاءات الأخرى

24. هل هناك جزاءات ينبغي أخذها في الاعتبار للأشخاص للمتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج بالإضافة إلى وسائل الحماية القانونية المدنية؟

25. هل يواجه الضحايا/الناجون من الزواج القسري حاليا أي عوائق أو صعوبات عند طلبهم إعلان بطلان زواجهم القسري؟ إذا كانت الإجابة بنعم، كيف يمكن معالجة هذه العوائق أو الصعوبات؟

عوامل الخطر ومعوقات السعي للحصول على الدعم

26. ما هي المخاطر والعوائق التي تحول دون طلب المتزوجين قسرًا أو المعرضين لخطر الإجبار على الزواج للدعم؟ ما هي الاستراتيجيات التي يمكن النظر فيها لمعالجة هذه الأمور؟

27. ما هي المخاطر والعوائق التي قد يواجهها الشخص إذا طلب الحماية من خلال الأنظمة القانونية؟ كيف يمكن التخفيف منها؟

28. قد يؤدي التعامل مع أنظمة الدعم والنظم القانونية تعرض الأشخاص الذين يواجهون الزواج القسري إلى مخاطر متزايدة. هل هناك أي إجراءات يجب ألا يتخذها أول المستجيبين للطوارئ أو الخدمات القانونية عندما يكون الشخص معرضًا لخطر الزواج القسري؟

دعم الأطفال

29. ما هي أشكال الدعم والحماية الإضافية التي يمكن أخذها في الاعتبار لمساعدة الأطفال في الحصول على الحماية القانونية المقترحة ومساعدتهم أثناء لإجراءات تقديم الطلبات وفي قاعات المحاكم وغيرها من الإجراءات القانونية؟